# الفصل الثانى

## لجنة ميليس وتقريرها الأول

## المبحث الأول

### إنشاء لجنة التحقيق الدولية والقرار ١٥٩٥

فى ٢٠٠٥/٢/١٤ وعقب مقتل الحريرى بدقائق انطلقت التصريحات الأمريكية والفرنسية وبعض التصريحات العربية تدين سوريا. وفى مساء نفس اليوم انعقد مجلس الأمن بشكل عاجل، وتداول فى الموضوع، وأصدر رئيس المجلس بياناً ألمح فيه إلى إدانة سوريا، ووجه الأمين العام لإنشاء لجنة لتقصى الحقائق، حيث بدأت عملها على الفور برئاسة فيتزجيرالد نائب مدير الشرطة فى ايرلندا، وأصدرت هذه اللجنة تقريرها فى ٢٠٠٥/٤/٧، حيث ناقشه مجلس الأمن والتقط نقطة واحدة فيه بنى المجلس عليها، وهى أن الجريمة وقعت فى ظل نقاشات حادة حول الانسحاب السورى من لبنان، وخلص التقرير فى نهاية صفحاته السبعة عشرة بأن سوريا مسئولة بشكل غير مباشر عن هذه الجريمة. ولما كان هذا الاستخلاص سطحياً، فإن مجلس الأمن لاحظ ما رأته هذه البعثة من أنه "كشف النقاب" عن جميع جوانب هذه الجريمة الشنيعة يستلزم إجراء تحقيق مستقل دولى تتوافر له سلطة تنفيذية وموارد ذاتية فى جميع مجالات الخبرة ذات الصلة.

وركزت ديباجة القرار ١٥٩٥ على أن عملية التحقيق اللبنانية تشوبها عيوب جسيمة، وتفتقر إلى القدرة "والالتزام" الضروريين للتوصل إلى نتيجة مرضية وذات مصداقية. أى أن القرار يشك فى مدى حرص التحقيق اللبنانى على كشف الحقيقة. ورغم أن رسالة القائم بالأعمال اللبنانى لم يطلب إنشاء لجنة دولية للتحقيق، فإن الفقرة الأخيرة من ديباجة القرار افترضت أن الحكومة اللبنانية سوف ترحب بقرار للمجلس ينشئ هذه اللجنة، وافترضت الفقرة العاملة الأولى من القرار أن اللجنة

الدولية للتحقيق تنسجم مع رسالة المندوب اللبنانى فى نيويورك. وحددت هذه الفقرة مهمة اللجنة، وهى "مساعدة السلطات اللبنانية فى التحقيق الذى تجريه فى جميع جوانب هذا العمل الإرهابى، وبما فى ذلك المساعدة فى تحديد هوية مرتكبيه ومموليه والمتواطئين معهم". ورغم أن اللجنة الدولية لجنة مستقلة، أى دولية تماماً، وهدفها مساعدة لبنان فى ضوء عدم نزاهة والتزام سلطاته، وفقر إمكانياتها، إلا أن اللجنة تتجه فى الفقرة الثانية من القرار إلى أن تفرض وصاية اللجنة على لبنان، رغم تأكيد الديباجة على أن تعاونها مع لبنان سيكون فى إطار سيادة لبنان ونظامه القانونى، وهو ما طلب لبنان تأكيده فى رسالة القائم بالأعمال.

أما صور الوصاية الدولية من جانب اللجنة على لبنان، فهى ظاهرة فى فقرات القرار الأخرى، حيث تدعو الفقرة الثانية الحكومة اللبنانية إلى أن تقدم للعدالة اللبنانية مرتكبى الجريمة ومنظميه ومموليه، وأن تكفل هذه الحكومة مراعاة نتائج واستنتاجات وتحفظات اللجنة الدولية مراعاة تامة. فالمجلس فى هذه الفقرة يأمر الحكومة اللبنانية، وكأن هذه الحكومة متواطئة هى الأخرى فى قتل الحريرى، فالمهم البحث عن قتلة الحريرى حتى لو كانت الحكومة اللبنانية، وذلك كله مع مراعاة سيادة لبنان.

وتأكدت صور الوصاية فيما طلبه القرار من ضمانات لجدية عمل اللجنة الدولية فى تفاصيل الفقرة الثالثة من القرار، وتضمنت سلطة اللجنة فى جمع أى معلومات، وإجراء المقابلات مع جميع المسئولين حسبما تقدر اللجنة، وقد التقت بالفعل فى هذا الإطار مع الرئيس إميل لحود لعدة ساعات، فضلاً عن حرية التنقل فى جميع أنحاء لبنان. وتتمتع اللجنة وأماكن عملها ومعداتها بالحصانات والامتيازات الواجبة فى اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة.

فالقرار ١٥٩٥ ركز على لبنان، وتجاوز بشكل واضح سيادة لبنان، أو بعبارة أخرى فصل بين سيادة الدولة من الناحية النظرية، وبين اتهامه للبعض من حكومتها

ورئيسها ممن لهم صلة بسوريا، ولكنه لم يذكر سوريا، وركز فى الواقع على آليات عمل اللجنة والصلاحيات التى تتمتع بها فى لبنان ومدة عملها. فالقرار وجه الأمين العام إلى تشكيل اللجنة، وكلف الأمين العام بتوجيه اللجنة إلى مراعـــاة القـــانون اللبنانى والإجراءات القضائية اللبنانية خلال قيامها بعملها.

والقرار من الناحية الإجرائية صحيح، حيث صدر بالإجماع، ولكن القـــرار وضع لبنان تحت وصاية اللجنة، مما يناقض المادة ٧/٢ من الميثاق. وبذلك انضم هذا القرار إلى سلسلة قرارات الشرعية الدولية الجديدة، التى كرست التناقض بـــين القانونية legality والشرعية Legitimacy. وقد عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد ديتليف ميليس Detlev Mahlis المحقق الألمانى، الذى اختار بدوره عشرات المحققين من عدد كبير من الدول.

obeikandl.com

# المبحث الثانى

## ملاحظات على التقرير الأول للجنة

بعد أن عُين ميليس رئيساً للجنة التحقيق الدولية انطلق فى مهمته، وقد تشبع الروح التى سادت مجلس الأمن منذ يوم اغتيال الحريرى، وهى استهداف سوريا.

وقد سرد التقرير الأحداث منذ منتصف ٢٠٠٤ إلى سبتمبر ٢٠٠٥، وتضمن ستة أجزاء بدأت بمقدمة والخلفية والجريمة والتحقيق اللبنانى، ثم التحقيق الدولى ثم الاستنتاج.

ففى ٢٠٠٤/٨/٢٦ التقى الحريرى الأسد لمناقشة التمديد للحود، وبعد أسبوع أى فى ٢٠٠٤/٩/٢ صدر القرار ١٥٥٩، وكان الحريرى لايزال رئيساً للوزراء. وفى الأول من أكتوبر محاولة اغتيال مروان حمادة، وفى الرابع منه استقال الحريرى، وفى ١٩ منه يعرب مجلس الأمن عن قلقه من عدم تنفيذ القرار ١٥٥٩. وفى ٢٠٠٥/٣/٨ مظاهرة حزب الله، ثم يلمح التقرير إلى التقسيم الطائفى، فيذكر أنه فى ٣/١٤ تظاهرة مضادة للمسيحيين والسُنة. وفى ٣/٢٥ تقرير لجنة تقصى الحقائق التى تشكلت فى ٢/٢٥، أى بعد شهر من بداية عملها، وفى ٢٠٠٥/٤/٧ إنشاء لجنة التحقيق الدولية. وفى ٤/٢٦ آخر فوج من القوات السورية ينسحب من لبنان.

أوضح التقرير فى الفقرة (٢) سبب إنشاء لجنة التحقيق، وهو أن تقرير لجنة تقصى الحقائق قد أشارت إلى أنه مادامت مصداقية السلطات اللبنانية التى أجرت التحقيقات موضع تساؤل فيجب إجراء تحقيق دولى مستقل للكشف عن الحقيقة، وهو ما حدث فى القرار ١٥٩٥.

وفى ٢٠٠٥/٦/١٣ وقعت مذكرة تفاهم بين الحكومة اللبنانية واللجنة، أصلت أشكال التعاون بين الفريقين (رفضت اللجنة توقيع اتفاقية مماثلة مع سوريا، رغم أن اللجنة منذ البداية قد استهدفت كلاً من السلطات اللبنانية ذات العلاقة بسوريا، وسوريا نفسها)

أوضح التقرير الخطوات التى اتخذتها اللجنة، وتشجيعها للشهود وطرق حمايتهم، والسرية فى عملها، وتأكيدها أنه لا أحد فوق القانون. ووصف مناخ عمل اللجنة الذى شابته شائعات إعلامية أدت إلى إحجام الكثير من الشهود عن التعاون، فتمسكت اللجنة «بعدم الانجرار إلى حوار مباشر مع وسائل الإعلام».

استذكر التقرير بداية العلاقات بين سوريا ولبنان، وكانت تحكم من دمشق فى العصر العثمانى، وعندما استقل لبنان لم تقيم علاقات دبلوماسية بسوريا. وفى عام ١٩٧٦ دعا الرئيس سليمان فرنجية سوريا فى المراحل الأولى للحرب الأهلية. وفى عام ١٩٩١ تم الاتفاق على إعادة انتشار القوات السورية طبقاً لاتفاق الطائف.

أورد التقرير أنه فى ٢٠٠٤/٨/٢٢ التقى الحريرى بالرئيس الأسد، وأن الرئيس الأسد أعلمه بضرورة التمديد للحود، بينما كان الحريرى يعارض ذلك. (وهما تاريخان متناقضان ٢٢، ٨/٢٦ موعداً للقاء الأسد بالحريرى).

وتضاربت شهادات المسئولين اللبنانيين والسوريين، حيث أكد بعض اللبنانيين أن الرئيس السورى هدد "بتكسير لبنان على رأس الحريرى وجنبلاط إذا لم يوافقا على التمديد للحود".

ركز التقرير على شهادات المسئولين اللبنانيين الذين أكدوا على تهديد الرئيس الأسد للحريرى ما لم يوافق على التمديد، وقد وافق بالفعل، فلماذا تتخذ اللجنة هذه التهديدات – حتى لو صحت نسبته إلى الأسد – قرينة على تورط سوريا فى الاغتيال.

خلصت اللجنة فى الفقرة (٣١) إلى أن مجموعة المعلومات والروايات حول هذا الموضوع "تشير إلى التخطيط للاغتيال"، وتشير" إلى أحتمال أن المسئولين السوريين كانوا لهم علاقة بالاغتيال، وأن سوريا تعاونت بطريقة شكلية مع اللجنة". وهذه النتيجة لا تتفق مع ما سجله التقرير فى الفقرة (٣٢)، (٣٣) من أن وزير الخارجية السورى قد أبلغ اللجنة خطياً بأنه رغم أن أدلة اللجنة كانت مبنية على شهادات كاذبة، إلا أن حكومته وافقت على طلب اللجنة مقابلة الأشخاص الواردة أسماؤهم فى الطلب باستثناء الرئيس الأسد، ولكن اللجنة عادت مرة أخرى فى تقريرها فى الفقرة (٣٤) لكى تقرر أنها لم يتاح لها الفرصة "لمتابعة هذه اللقاءات، فيما يتعلق بضلوع سورى ما فى الجريمة" أى أن اللجنة لا يهمها الكشف عن الحقيقة، وإنما البحث فى مدى تورط سوريا، ولذلك توصلت اللجنة كما تقول فى الفقرة (٣٥) إلى خلاصة بأن عدم تعاون الحكومة السورية قد أعاق التحقيق، وأن استمرار التحقيق مرهون بهذا التعاون الكامل.

تطرق التقرير إلى وصف تفصيلى لمسرح الجريمة، وتقرير المخبر الجنائى السويسرى، والعثور على الجثث، والحفاظ على موقع الجريمة، وردم الحفرة التى أحدثها الانفجار، والتحقيق اللبنانى.

وفى الفقرة (٧٨) سجل التقرير الاتصالات الهاتفية التى تلقاها مكتب الجزيرة فى بيروت، ومختلف الجهات التى أدعت المسئولية عن هذه الجريمة. وسجل التقرير فى الفقرة (٨٨) أن بدء عمل اللجنة بعد أربعة أشهر من الجريمة أتاح لأجهزة الأمن الوقت الكافى لتدمير الأدلة أو التواطؤ، وأن القدرة على إعادة استدعاء الشهود المحتملين قد تلاشت.

كذلك سجل التقرير فى الفقرة (٩٤) أن بعض الشهود الجدد أبلغوا اللجنة بأن هذه الجريمة ما كانت لتتم دون معرفة السلطات اللبنانية وموافقة سوريا. من الواضح أن التقرير يحاول أن يسجل ملاحظات مرسلة ضد سوريا، ولكنه فى الفقرة

(٩٥) أشار إلى بنية وتنظيم أجهزة المخابرات اللبنانية والسورية فى لبنان تظهر تأثيراً منتشراً فى الحياة اليومية فى لبنان، وضرب أمثلة لذلك. ونقل التقرير محادثة تليفونية مسجلة بين العميد رستم غزالة ومسئول لبنانى بارز فى ٢٠٠٤/٧/١٩، ورد فيها أن الرئيس السورى لا يطيق الحريرى.

ونقل التقرير الفقرة (٩٦) عن شاهد سورى الأصل يعيش فى لبنان زعم أنه يعمل فى المخابرات السورية فى لبنان أنه بعد أسبوعين من صدور القرار ١٥٥٩ قرر مسئولون لبنانيون وسوريون اغتيال رفيق الحريرى، وأن مسئول أمن رفيع المستوى ذهب عدة مرات إلى سوريا للتخطيط للجريمة. وهذا الشاهد هو فى الواقع هسام هسام، الذى اعتمد عليه التقرير، ثم عاد فى أقواله مما سجله التقرير الثانى.

سجل التقرير كذلك فى الفقرة (١١٢) لقاء اللجنة مع السيد صديق أنه اعترف فى وثيقة بخط اليد بأنه شارك فى التخطيط قبل الاغتيال فى يناير وفبراير ٢٠٠٥، وصنفته اللجنة على أنه متورط فى الاغتيال.

وسجل التقرير فى الفقرة (١٢٣) نفس ما سجله التقرير الثانى من أن الظروف السائدة فى لبنان تجعل الاحتمال صغيراً بأن طرفاً ثالثاً يمكنه القيام بإجراءات الرصد والمتابعة وتنفيذ هذه الجريمة. واستنتج التقرير فى نفس الفقرة بأن هناك سبباً مرجحاً للاعتقاد بأن قرار اغتيال الحريرى ما كان ليأخذ دون موافقة أعلى مسئول أمنى سورى، وما كان ليمضى فى تنفيذه أكثر دون تواطئ نظرائهم فى الأمن اللبنانى.

وفى الفقرة (١٤١) استبعدت اللجنة أى متآمرين داخل فريق الحريرى، وأكدت أن الحريرى كان تحت المراقبة على الأقل قبل شهر من التفجير. وأكد التقرير فى عدد من الفقرات (١٤٥-١٥١) أن خطوط الهاتف الخلوى المدفوعة سلفاً هى أحد أهم الدلائل فى التحقيق، ولكن فى الفقرة (١٥٢) استنتجت اللجنة أن السلطات اللبنانية لم تجرِ فحصاً جدياً لمسرح الجريمة، ولذلك ترى اللجنة من

الضرورى البحث عن مساعدة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، فطلبت اللجنة من سوريا معلومات عن شخص اسمه خالد طه، وهو ما تابعه التقرير الثانى. وقد بذلت اللجنة جهوداً مكثفة حسبما أشارت الفقرة (١٦٢) من التقرير لوضع خريطة تحرك الحريرى وما حدث قبل الانفجار، وغيره من التحركات والأفعال الأخرى لاكتشاف الحافز والأسباب المؤدية للجريمة. وأعاد التقرير الحوار بين الرئيس الأسد والحريرى فى ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤ فى سوريا، والمحادثة الهاتفية مع رستم غزالة فى هذا الشأن.

كما رصد التقرير عدداً من الاتصالات الهاتفية محورها أحد المسئولين بالمخابرات السورية فى لبنان قبيل وقوع الجريمة وبعدها بدقائق، وذلك كله نقلاً عن شهود. وركز التقرير على ما أفاد به محمد سعيد الصديق، الذى تقدم شاهداً، ثم أصبح مشتبهاً به، قال التقرير فى الفقرة (١٠٣) أنه أعطى تفاصيل ومعلومات عن المهمة المتعلقة بالجريمة، وتفاصيل عن مهمات كل واحد، وأورد أن الصحفى قنديل كتب تقارير تضمنت اتهام مروان حمادة والحريرى بالإعداد للقرار ١٥٥٩ فى سردينيا بإيطاليا، واقترح قنديل فى نهاية التقرير بالتخلص من الحريرى، حيث كان قد كلف بتشويه صورة الحريرى إعلامياً، وإتهامه بأنه عميل لإسرائيل، وإظهار لحود بصورة الوطنى. ونقل التقرير عن صديق قوله أن قرار اغتيال الحريرى إتخذ فى سوريا بعد اجتماعات فى لبنان بين المسئولين اللبنانيين والسوريين الموكل إليهم مهمة التنفيذ، وأن اجتماعات التخطيط للجريمة بدأت فى شقة السيد صديق، الذى أعطى معلومات مفصلة عن السيدة المستخدمة فى الجريمة. وجاء فى الفقرة (١١٢) من التقرير أن السيد صديق اعترف فى وثيقة بخط اليد أنه شارك فى التخطيط للاغتيال، وأنه كان يعمل سائقاً لعدد من المشتبه فيهم فى التقرير، ويخلص التقرير فى الفقرة (١١٦) إلى أن سبب مصداقية رواية السيد صديق أنه ورط نفسه فى العملية. ( لم يذكر التقرير كيف عثرت اللجنة على

السيد الصديق، أم أنه تطوع بسبب وخز الضمير للإدلاء بأقواله، وهو يعلم أنه طرف فى الجريمة).

سجل التقرير فى الفقرة (١٢٣) أن هناك سبباً مرجحاً للاعتقاد بأن قرار اغتيال الحريرى ما كان ليؤخذ دون موافقة أعلى مسئول أمنى سورى، وما كان ليمضى فى تنظيمه أكثر دون تواطؤ نظرائهم فى أجهزة الأمن اللبنانية.

سجل التقرير استنتاجاً بأن المخابرات السورية واللبنانية كانت على إطلاع على تحركات واتصالات الحريرى. (وهذا أمر طبيعى لشخصية بحجم الحريرى).

لم تتوصل اللجنة إلى أسلوب التفجير، وما إذا كان انتحارياً من عدمه الفقرة (١٥٠)، وقررت اللجنة أن هذا الخط يجب متابعته فى التحقيق، ومع ذلك ركزت اللجنة على شخصية هو أحمد أبو عدس، رغم أنه انتحارى نفذ الجريمة (الفقرة ١٦٩)، ولم يستدل على شخصيته، وإنما تم التركيز على أحد معارفه، ولم يستدل فى سوريا ولبنان والعراق على السيد أبو عدس، وخلصت اللجنة إلى أن المعلومات عن أبو عدس الفقرة (١٧٨) لم تكن مثبتة بشكل مستقل، وأن أيا منها لم يدعم نظرية أنه كان مفجراً انتحاريا وحيداً يعمل لصالح منظمة إسلامية متطرفة. يلاحظ أن التقرير استبعد وجود منظمة إسلامية عندما حلل الاتصالات الهاتفية الأربعة لمكتب الجزيرة فى بيروت، كما أن التقرير لم يقطع بطبيعة التفجير، ولكنه فى هذه الفقرة يقر بأن المدعو أبو عدس ليس المفجر الانتحارى الوحيد، وأن التقرير يقر بنظرية التفجير الانتحارى. ويبدو أن التقرير اضطر إلى الأخذ بهذه النظرية حتى تتوافق مع معلومات زهير الصديق من أنه رأى أبو عدس فى مخيم الزبدانى فى سوريا، وأنه هو الذى خطط للاغتيال، لكنه غير رأيه فى اللحظة الأخيرة، فقتله السوريون ووضعوا جثته فى الشاحنة التى وجدت فى مسرح الجريمة.

يعود التقرير فى الفقرة (١٧٩) للقول بأنه لم يتم العثور على دليل حمض نووى فى مسرح الجريمة يمكن ربطه بأبو عدس، ويؤكد فى الفقرة (١٨٠) أن أبو

عدس يبقى رغم التحقيقات شخصية غامضة، وليس هناك أى دليل يدعم فكرة أنه نفذ التفجير الانتحارى، وليس هناك دليل على وجود جماعة أسمها النصرة والجهاد فى سوريا الكبرى. ورغم كل ذلك يؤكد التقرير أن "الكثير من المعلومات عن أبو عدس واختفائه تشير إلى سوريا" الفقرة (١٨٢) من التقرير. واستدل التقرير على ذلك من سجل سفريات أحمد طه إلى سوريا. وانتهى التقرير فى هذه النقطة إلى القول بأن "هذه مؤشرات من نوع الأدلة على أن سوريا متورطة فى اختفاء أبو عدس، والذى لا يمكن اعتباره مجرد صدفة"، وأن "الكثير من المعلومات المتعلقة بمصير أبو عدس تشير إلى سوريا والمسئولين السوريين". وأردف التقرير أن تلك الارتباطات المتكررة لسوريا تتحمل تحقيقات إضافية.

ولم يتوقف التقرير على من وضع شريط اعتراف أبو عدس أمام الايكوا فى بيرون، أو من اتصل بالجزيرة يوم الاغتيال. وخلص التقرير من تحليل الاتصالات الهاتفية لمنزل أبو عدس فى نفس الكابينة التى حصل منها الاتصال يوم الاغتيال بأن مستخدم بطاقة الهاتف المدفوع سلفاً على قدر من الأهمية، وكشف هوية هذا الشخص – إذا كان ممكنا – هو أولوية لهذا التحقيق.

انتقل التقرير إلى تحليل إفادات واتصالات أحمد عبد العال مسئول العلاقات العامة لجمعية المشاريع الخيرية (الأحباس) بعدد من المسئولين اللبنانيين والسوريين، والاتصالات الهاتفية التى تلقاها من الغرفة التى استخدمت للاتصال بالجزيرة وروبترز قبل التفجير، وخلص إلى أن هذه الاتصالات وتورطه فى التحقيق اللبنانى يجعله شخصية أساسية فى التحقيق الجارى الفقرة (٢٠١) من التقرير. ثم يؤكد التقرير فى الفقرة (٢٠٣) على أن "هناك دليلاً متجمعاً يشير إلى التورط السوري واللبنانى فى هذا العمل الإرهابى". كما خلص إلى أن الدافع وراء الاغتيال سياسى، وأن الاغتيال ليس عمل أفراد بل مجموعة، ثم يضيف دافعاً آخر للاعتقال وهو الفساد وتبييض الأموال، وكان قبل ذلك قد عالج بنك المدينة وتداعياته وتورط مسئولين سوريين فيه.

وفى الفقرة (٢٠٩) تستخلص اللجنة "أنه بعد مقابلة الشهود والمشتبهين فى سوريا، وظهور خيوط تتجه مباشرة إلى تورط مسئولى الأمن السوريين فى الاغتيال، فإن السلطات السورية – وبعد تردد – تعاونت بدرجة محددة مع اللجنة، فإن بعض الذين تم الاستماع إليهم حاولوا تضليل التحقيق من خلال إعطاء تصريحات خاطئة أو غير صحيحة، وأن رسالة الشرع وزير الخارجية إلى اللجنة تضمنت معلومات خاطئة".

وأكدت اللجنة فى نهاية التقرير على أن "الصورة الكاملة حول الاغتيال يمكن الوصول إليها فقط من خلال تحقيق مكثف وذى مصداقية بشفافية وانفتاح وفق معايير الأمن الدولية". وترى اللجنة أن جميع الأشخاص بمن فيهم أولئك الذين اتهموا بجرائم يجب أن يعتبروا أبرياء إلى أن تثبت إدانتهم فى محاكمة عادلة.

obeikandl.com

# المبحث الثالث

## تحليل قرار مجلس الأمن ١٦٣٦

بعد أن استمع مجلس الأمن إلى ملاحظات ميليس والكلمات التى أدلى بها ممثلو سوريا ولبنان فى المجلس حول التقرير الأول، وبعد أن أطلع المجلس لعدة ايام على هذا التقرير أصدر القرار ١٦٣٦ فى ٢٠٠٥/١٠/٣١، حيث مدد مهلة أخرى للجنة لمدة ثلاثة أشهر. ونلاحظ على هذا القرار ما يلى:

أشار القرار فى الديباجة إلى القرارين ١٣٧٣، ١٥٦٦ بشأن التزامات الدول فى مجال مكافحة الإرهاب. وقد أثنى على اللجنة «لما قامت به من عمل بارز يتسم بالاقتدار المهنى فى ظل ظروف صعبة»، كما اثنى على الدول التى تعاونت مع اللجنة وعلى تعاون لبنان، وذكر بالتزام جميع الدول بالتعاون الكامل مع اللجنة وفق القرار ١٥٩٥ المنشئ للجنة، مؤكداً على سيادة لبنان، ويحذر من «أنه لا يتسامح مع المحاولات الرامية إلى تقويض استقرار لبنان». ثم يصب القرار غضبه على

وركز القرار فى منتصف ديباجته على ما خلصت إليه لجنة التحقيق ونقل عن التقرير الأول نقلاً حرفياً، وهو أنه «يصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علم دوائر الاستخبارات السورية واللبنانية، وأن ثمة سبباً مرجحاً للاعتقاد بأن قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق ما كان يمكن له أن يتخذ دون موافقة مسئولين أمنيين سوريين رفيعى المستوى».

ولاحظت الديباجة أيضاً أن «عدة مسئولين سوريين حاولوا تضليل التحقيق بإعطاء بيانات مغلوطة أو غير دقيقة». ثم أشارت الديباجة أيضاً أنه «ليس من المقبول من حيث المبدأ أن يفلت أحد فى أى مكان من تحمل المسئولية عن عمل إرهابى لأى سبب كان، بما فى ذلك نتيجة قيامه هو بعرقلة التحقيق، أو عدم التعاون الصادق معه».

أشار القرار فى الديباجة إلى أن المجلس يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهى أول إشارة فى سلسلة قرارات المجلس حول قضية الحريرى إلى الفصل السابع.

أشار القرار فى فقرته العاملة الثانية إلى ما حصلت عليه اللجنة من أن «هناك انتقاء فى الأدلة يشير إلى ضلوع مسئولين لبنانيين وسوريين على السواء فى هذا العمل الإرهابى». وكان القرار قد أشار فى الديباجة إلى أن هذا العمل الإرهابى والآثار المترتبة عليه تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

تضمن القرار فى الفقرة الثالثة عدد من الإجراءات لمساعدة التحقيق دون المساس بالحكم القضائى النهائى، وأهم هذه الإجراءات ما يلى:

١- إخضاع جميع الأفراد الذين تشتبه بهم اللجنة أو الحكومة اللبنانية لعدد من التدابير، أهمها منعهم من جانب جميع الدول من دخول أراضيها، وتجميد أموالهم ومواردهم لديها، والتعاون مع لجنة التحقيق فيما يتعلق بأموالهم أو أشخاصهم.

٢- إنشاء لجنة تابعة للمجلس تضم جميع أعضائه لكى تقوم بالمهام المنصوص عليها فى مرفق القرار، وتنتهى أعمال اللجنة عندما تبلغ مجلس الأمن باكتمال جميع إجراءات التحقيق والإجراءات القضائية اللازمة.

٣- قد تعمد المجلس أن يتضمن هذا القرار فى فقرته الرابعة نصاً مرجعياً، وهو «أن ضلوع أى دولة فى هذا العمل الإرهابى يشكل انتهاكاً خطيراً من جانبها لالتزاماتها بمنع الإرهاب ودعمه وفقاً للقرارين ١٣٧٣، ١٥٦٦»

٤- أن السلطات السورية تعاملت مع اللجنة من حيث الشكل وليس من حيث المضمون، وأن بعض المسئولين السوريين حاولوا تضليل اللجنة عن طريق إعطاء معلومات مغلوطة أو غير دقيقة. وأكد القرار أن «استمرار سوريا فى

عدم التعاون فى التحقيق يشكل انتهاكاً خطيراً لالتزاماتها بموجب قرارات الإرهاب، وقرار إنشاء اللجنة»، بينما أشاد القرار بما قامت به السلطات اللبنانية من اعتقال المسئولين الأمنيين المشتبه بضلوعهم فى هذه الجريمة.

٥- **طلب القرار من سوريا على وجه التحديد ما يلى:**

(أ) اعتقال المسئولين أو الأفراد السوريين الذين تشتبه اللجنة فى ضلوعهم، وأن تجعلهم تحت تصرف اللجنة.

(ب) تتمتع اللجنة فى سوريا بنفس الحقوق والسلطات المذكورة فى الفقرة الثالثة من القرار ١٥٩٥، وأن تتعاون سوريا مع اللجنة تعاوناً كاملاً غير مشروط.

(ج) للجنة سلطة تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسئولين والأشخاص السوريين ممن ترى اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق.

ومن الواضح أن هذا القرار يضع سوريا أيضاً تحت وصاية اللجنة الدولية للتحقيق، ولذلك فإن اللجنة رفضت الاتفاق مع سوريا على عقد بروتوكول ينظم التعاون بينهما: أولاً، لأن سوريا فى نظر اللجنة فى وضع المتهم. وثانياً، لأن سوريا تحت وصاية اللجنة.

# المبحث الرابع

## لجنة التحقيق فى لبنان ولجنة التفتيش فى العراق

## (القرار ١٦٣٦، ١٤٤١)

ليس هناك شك فى أن الولايات المتحدة التى ذهبت وحدها إلى العراق بعد فشلها فى إقناع مجلس الأمن بغزوه فى جلسة الخامس من فبراير ٢٠٠٣ الشهيرة قد استفادت من هذه التجربة فى حالة سوريا، حيث تمارس الولايات المتحدة برنامجاً منظماً للضغوط بدأ بتشويه صورة سوريا فى العالم، ثم شدد البرنامج على علاقتها بالمنظمات الفلسطينية، وعلى وقوفها فى وجه الغزو الأمريكى للعراق، وإعلانها أن المقاومة مشروعة لهذا الغزو. هذا التفرد السورى فى إعلان المواقف الواضحة، بينما العالم العربى كله يلتزم الصمت المؤيد كان بحاجة إلى معالجة خاصة من جانب واشنطن، فاتهمت سوريا باحتلال لبنان، وتعطيل عملية التسوية السياسية فى العراق وفلسطين عن طريق دعم المقاومة فى البلدين، وتفاقمت هذه التهم كلما زاد تورط واشنطن فى العراق ووصولها إلى طريق مسدود. وقد سارعت واشنطن إلى معاقبة سوريا بقانون سَنَه الكونجرس يفرض عدداً من العقوبات عليها، وأغلقت الباب تماماً أمام أية محاولات للحوار وتسوية هذه التهم والقضايا. ولذلك قررت واشنطن استهداف الرباعى إيران، سوريا، المنظمات الفلسطينية، وحزب الله، وأن يكون الاستهداف فى وقت واحد. فأثارت الأزمة النووية مع إيران، وأعلنت أن حزب الله والمنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية تساندها سوريا، ولم تكترث بالنفى السورى لهذه التهم، كما قررت أن تحرق الورقة السورية فى لبنان، حيث تمكنت سوريا عام ١٩٨٣ من منع لبنان من إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل، وربطت بين المسارين السورى واللبنانى حتى يتفاوض البلدان معاً مع إسرائيل من مركز أفضل. وقدرت واشنطن أن تحول النظام الدولى أصبح يترك هامشاً لتوافق المصالح بين الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، بحيث

يستخدم مجلس الأمن بتوافق عام بغض النظر عن مدى تطابق قرارات المجلس الصادرة بهذا التوافق مع أحكام الميثاق الموضوعية، وهو ما أدى إلى نشأة شرعية دولية جديدة أساسها التوافق بين الدول الخمس الكبرى لاقتسام المنافع مع تعزيز الاتجاه إلى إضفاء القدسية على هذه القرارات، من حيث أن الإرادة السياسية للدول الكبرى هى التى تقدم التفسير والتطبيق المناسبين لأحكام الميثاق. فى الحالة السورية لم تنسى واشنطن أن اعتراف مجلس الأمن بالاحتلال والتعامل معه دون إدانته رغم أن الاحتلال ينطوى على استخدام القوة المحظور فى الميثاق، وهو حالة واقعية لا تتمتع بأية شرعية فى القانون الدولى، لم يشفع فى انكشاف الموقف القانونى الأمريكى وافتقاره إلى أى أساس قانونى، فقررت أن يكون تحركها تجاه سوريا ولبنان من خلال هذه الشرعية الدولية الجديدة القائمة على قرارات إجماعية بدلاً من القرارات الفردية الأمريكية دون أن تسلم واشنطن بأن ذلك يعنى هجر المذهب الانفرادى Unilateral لصالح المذهب المتعدد الأقطاب Multi-polarity

وقد أسعد واشنطن أن تتحمس فرنسا لنفس الخط فى سوريا ولبنان حيث يعملان معاً لنفس الغرض، لعل هذا الموقف الفرنسى يغفر لباريس لدى واشنطن تسرعها فى معارضة الغزو الأمريكى للعراق. بدأ المخطط الفرنسى الأمريكى باستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ فى سبتمبر ٢٠٠٤، الذى يفترض أن لبنان محتل، وأنه يجب إزاحة الاحتلال السورى له، وعالج القرار نقطتين الأولى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية – يقصد السورية وحدها دون القوات الإسرائيلية – من لبنان، وفصم عرى العلاقات الحميمة بين البلدين. والثانية نزع أسلحة الميليشيات، ويقصد بها حزب الله والمنظمات الفلسطينية فى المخيمات. وقد ظل هذا القرار محل جدل فى العالم العربى حتى ١٤ فبراير ٢٠٠٥ حين وقعت جريمة اغتيال رفيق الحريرى، حيث انعقد مجلس الأمن فى مساء نفس اليوم، وانتهت المشاورات فى تلك الجلسة إلى أكبر درجة من موجات النقد والعداء لسوريا، وعكس بيان رئيس المجلس هذه الروح، وقرر إنشاء لجنة لتقصى الحقائق فى هذه

الجريمة النكراء. ويشير تطور الأحداث بعد اغتيال الحريرى إلى أن الاغتيال قد استهدف أساساً الوضع السورى واللبنانى، أى أن الاغتيال قد تم توظيفه كما تم توظيف أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة. وسارعت الدول العربية جميعاً إلى الضغط على سوريا للانسحاب الفورى من لبنان، وقطع كل صلة به حتى تفلت من المخطط، واستجابت سوريا، وتم تعيين تيدلارسن ممثلاً خاصاً للأمين العام للاشراف على تنفيذ القرار ١٥٥٩، وكأن لهذا القرار قدسية خاصة لم تعرفها كل قرارات مجلس الأمن من قبل. وكان واضحاً أن الضجة التى أعقبت اغتيال الحريرى قد قسمت المجتمع اللبنانى إلى قسمين، هما الموالاة لسوريا والمعارضة للوجود والعلاقة مع سوريا. واكتسب هذا الانقسام حالة من التعقيد بتفاعلات الساحة اللبنانية، وإيعاز الولايات المتحدة للمعارضة بأنها تساند قيام لبنان المستقل الديمقراطى، بما ترتب على ذلك من مضاعفات. وقد انتهت لجنة تقصى الحقائق إلى أن سوريا هى المسئولة عن الاغتيال بسبب ما أشاعته قضية الوجود السورى من جدل جرت فى ظله عملية الاغتيال. وبناء على هذا التقرير أصدر مجلس الأمن بالاجماع القرار الثانى رقم ١٥٩٥ فى أبريل ٢٠٠٥، الذى قضى بتشكيل لجنة التحقيق الدولية برئاسة ديتليف ميليس، ومنح اللجنة سلطات مطلقة لمعاونة القضاء اللبنانى على استجلاء الحقيقة فى قضية اغتيال الحريرى، وكان واضحاً أن هذه الصلاحيات غير المسبوقة والاهتمام اللافت للنظر فى هذه القضية بالذات رغم اغتيال عدد كبير من القيادات اللبنانية والعربية، وآخرها عرفات فى فلسطين، مما يستوجب التحقيق الدولى حقيقة كانت تستلفت الانتباه وتشى بأن القضية تمضى فى مسار يدعو إلى القلق.

وعندما قدم ميليس تقريره إلى مجلس الأمن أثار ضجة ضخمة لأنه اتهم القيادات الأمنية والسياسية فى سوريا ولبنان فى جريمة الاغتيال، وبنى استنتاجاته على فرضيات لم تسعفه الأدلة والقرائن، وحصر نفسه فى فرضية واحدة، وهى أن سوريا هى التى قتلت الحريرى، رغم أنه أكد فى أكثر من موضع فى التقرير إلى

أنه لا يملك الأدلة على ذلك، وأن التحقيق لايزال بحاجة إلى المزيد، وخاصة تعاون سوريا لاستجلاء دورها فى القضية. ورغم الانتقادات الموجهة إلى التقرير إلا أن واشنطن كانت تتلهف صدوره، وقادت المجلس مرة ثالثة إلى إجتماع انتج القرار رقم ١٦٣٦ فى ٢٠٠٥/١٠/٣١، الذى مد مهمة ميليس حتى ١٥ ديسمبر، وانتقد عدم تعاون سوريا، واستظهر نتائج التقرير وتبناها. وبدأت بهذا القرار ملامح المخطط الأمريكى تجاه سوريا، حيث استند القرار إلى أحكام الفصل السابع لأول مرة فى سياق القضية اللبنانية السورية، وطالب سوريا بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية، وترك للجنة أن تبلغ المجلس مدى تحقق هذا التعاون، مما أعاد إلى الأذهان قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ فى نوفمبر ٢٠٠٢ الذى شكل لجنة للتفتيش على أسلحة الدمار الشامل فى العراق. ولا شك أن المقارنة بين القرارين ١٤٤١ الخاص بالعراق، ١٦٣٦ الخاص بسوريا مقارنة واردة من حيث أن العبرة ليست بمدى تعاون العراق مع لجنة التفتيش، وقد تفانى فى ذلك، كما أن العبرة فى حالة سوريا لست بمدى تعاونها مع لجنة التحقيق، لأن المطلوب فى الحالتين ليس التفتيش فى حالة العراق أو التعاون فى حالة سوريا، وإنما هو فى الواقع القضاء على النظامين البعثيين فى العراق وسوريا ضمن عملية إعادة رسم خرائط المنطقة وفقاً للمخطط الأمريكى. ولاشك أيضاً أن تشويه صورة الأسد لم تصل فى العالم العربى طبعاً إلى بشاعة الصورة التى رسمها صدام حسين لنفسه، ولذلك يمكن القول أنه رغم أن العالم العربى بعد مأساة العراق يشعر بالقلق على سوريا، إلا أنه لا يجد وجهاً واحداً للشبه بين حالتى العراق وسوريا، حيث تبين أن صدام الذى انخدع بقواعد اللعب مع واشنطن قد تسبب فى تمزيق لحمة المجتمع العراقى بحيث وجدت هذه الطوائف فى الخلاص من صدام حسين، بالتعاون مع الدول المجاورة المضرورة من سنوات حكمه، فى الغزو الأمريكى فرصة ذهبية لتحقيق أهدافها التى تلتقى – لسوء الحظ – عند المخطط الأمريكى. وهذه الفرضيات ليست قائمة فى حالة سوريا.

يشعر العالم العربى أيضاً أن المبالغة فى البحث عن قتلة الحريرى يجب أن يمتد أيضاً ليشمل المستفيد الأول من جريمة الاغتيال، وهو إسرائيل والولايات المتحدة، ورغم قلقه من سير المخطط الأمريكى، فإن العالم العربى لا يمانع فى ضرورة تعاون سوريا مع لجنة التحقيق الدولية، مادامت سوريا حقاً بريئة من هذه الجريمة، ولكن بما لا يمس بسيادة سوريا أو يعرضها للإذلال والإهانة. ولكن العالم العربى وهو يتابع هذا المخطط لابد أنه لاحظ أن ضغطه على سوريا للانسحاب الفورى من لبنان كان يجب أن يتم فى إطار اتفاق الطائف وليس القرار ١٥٥٩. وقد أوضحنا فى مقالات سابقة الفارق بين الانسحاب على أساس هذا الاتفاق والانسحاب بموجب القرار، ولكن العالم العربى الذى بدأ ينتقد القرار لم يلبث أن أنضم إلى الاجماع الدولى حوله.

ويدرك العالم العربى ما تضمنه القرار ١٦٣٦من إشارات وتداعيات، حيث أشار القرار إلى أن المجلس يتصرف فى هذا القرار بموجب الفصل السابع، أى أن تعاون سوريا مع اللجنة إلزامى، ويترتب على عدم التعاون فرض عقوبات الفصل السابع عليها. كما أشار القرار إلى أن اغتيال الحريرى جريمة إرهابية، وهذه الجريمة وتداعياتها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فكأن القرار قد نقل الجريمة إلى ساحة الإرهاب الذى تفضله الولايات المتحدة. ولذلك أشارت الفقرة الرابعة العاملة من القرار إلى أن ضلوع أى دولة فى هذا العمل الإرهابى يشكل انتهاكاً خطيراً من جانب تلك الدولة لالتزاماتها بالعمل على منع الإرهاب والامتناع عن دعمه، خاصة وفقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٦٦ (٢٠٠٤)، وأنه يصل أيضاً إلى حد كونه انتهاكاً خطيراً لالتزامها باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسى. كما تضمن القرار سلطة اللجنة فى تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسئولين والأشخاص السوريين التى ترى اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق. وأنشأ القرار لجنة لمتابعة التحقيق، ومن سلطاتها اتخاذ إجراءات منع المسئولين رهن التحقيق من السفر وتجميد أموالهم.

ودون أن نستبق النتائج، فإن هذه اللجنة سوف تقرر أن سوريا لـم تتعـاون بالكامل مع لجنة التحقيق، مما يدفع المجلس إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد سوريا، وقد ترى الولايات المتحدة فى تقرير السلبى لجنة الإشراف ضد سوريا مبرراً كافياً للقيام إما بضربة لسوريا أو حتى غزوها، ولابد أن يكون العالم العربى مستعداً لهذه الاحتمالات حتى لا يواجه بها فجأة فى منتـصف ديـسمبر ٢٠٠٥. ويلاحـظ أن صدور التقرير الثانى للجنة ميليس فى نفس هذا التاريخ يتوافق مع نفـس تـاريخ إجراء الانتخابات العراقية، وهو تاريخ مقصود، ويمكن أن تستخدم الولايات المتحدة عجزها فى العراق ذريعة لغزو سوريا فى هذه الحالة على أساس أن عدم تعـاون سوريا فى ضبط حدودها مع العراق هو الذى عزز المقاومة العراقية للأمـريكيين. فهل يحترم العالم العربى هذه القرارات الإجماعية وينضم إلى الاجمـاع الـدولى المساند للمخطط الأمريكى ضد سوريا، وهو يدرك احتمال هذا الغزو، مع أن العالم لا يكترث لأى قرارات مؤيدة للحقوق العربية؟

إن العالم العربى الذى أجمع على حث العراق على احترام قرار التفتيش هو نفسه الذى عجز عن دفع الغزو الأمريكى له، ولم يشفع للعراق إخلاصه وتفانيه فى احترام قرار التفتيش. ونذكر أخيراً أن العالم العربى فى إطار الجامعة العربية وقف بحزم مع ليبيا فى قضية لوكربى، ولكنه نفذ بإخلاص عقوبات مجلس الأمن ضدها، فهل يتخلص العالم العربى من انفصام الشخصية أم أن أسباب هذا المرض لاتـزال تلح عليه؟

إن المخطط الأمريكى يقضى بتفكيك حزب الله والمنظمات الفلسطينية، ونزع سلاح المخيمات فى لبنان، وهو مخطط يوازى الضغط على سـوريا فـى قـضية الحريرى، مما يقدم نتائج باهرة لإسرائيل، وهذا هو السبب فى السعى الأمريكى إلى استكمال القرار ١٥٥٩ بقرار آخر أكثر وضوحاً بحيث يجعل الالتزام تجاه حـزب الله والمنظمات الفلسطينية مسئولية مجلس الأمن.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين القرارات ١٥٥٩، ١٥٩٥، ١٦٣٦ والمنظور الموحد لهذه القرارات والعلاقة الوثيقة بين ميليس ولارسن ودورهما فى هذا المخطط، وما سيصدر بعدها من قرارات، ولكن الخشية على الاستقرار فى سوريا ولبنان لها ما يبررها، كما أن الخشية من المضى قدماً فى تفتيت الدول العربية لها شواهدها وعلاماتها المقلقة.

obeikandl.com